

فهرس الجزء الرابع

obeikan.com

صفحة	الموضوع
٣	تابع الباب الثامن عشر الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٨ ١٢- الحكم: أولاً: بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية. ثانياً: بسقوط الأحكام التي تضمنتها المادة الرابعة من قانون إصدار قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وكذلك تلك التي احتواها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٠ لسنة ١٩٩٠. (قضية رقم 36 لسنة 18 قضائية)
٨	١٣- الحكم أولاً: بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، وذلك فيما نصت عليه من اعتبار أموال المنظمة النقابية العمالية أموالاً عامة في غير مجال تطبيق قانون العقوبات. ثانياً: بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من هذا القانون وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الحجز على الأموال اللازمة لمباشرة المنظمة النقابية العمالية لنشاطها. (قضية رقم 37 لسنة 18 قضائية)
١٣	١٤- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣ وكذلك قرار وزير المالية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٣ بشأن القواعد التنفيذية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٨٣، وذلك فيما تضمنه من سريان أحكامهما بأثر رجعي. (قضية رقم 40 لسنة 15 قضائية)
١٩	١٥- الحكم بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري. (قضية رقم 41 لسنة 19 قضائية)
٢٤	١٦- الحكم بعدم دستورية البند ط من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري. (قضية رقم 41 لسنة 19 قضائية)
٢٩	١٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة (١٥) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والأسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة. (قضية رقم 42 لسنة 19 قضائية)
٣٣	١٨- الحكم بعدم دستورية الفقرة (أ) من البند (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهنة العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠

صفحة	الموضوع
	لسنة ١٩٨٣، فيما نص عليه من تخويلها حق اقتضاء رسم دمغة قدره قرشان على إنتاج كل طن أسمنت. (قضية رقم 54 لسنة 19 قضائية)
٣٧	١٩- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة. (قضية رقم 64 لسنة 17 قضائية)
٤٣	٢٠- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة المنصوص عليهما بالفقرة الأولى من هذه المادة. (قضية رقم 64 لسنة 19 قضائية)
٤٦	٢١- الحكم بعدم دستورية البند ج من المادة ٣٦ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وبسقوط ما يقابله من الأحكام التي نص عليها البند الثاني من المادة السادسة من قرار وزير القوى العاملة رقم ١٤٦ لسنة 1996 بشأن إجراءات الترشيح والانتخاب لتشكيلات المنظمات النقابية العمالية، ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. (قضية رقم 77 لسنة 19 قضائية)
٥٤	٢٢- الحكم بعدم دستورية المواد ٣٨ مكررا - ٣، ٣٩، ٤٠ من قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ وذلك فيما تضمنته من أن يرأس مجلس التأديب، رئيس الهيئة الذي طلب إقامة دعوى الصلاحية أو الدعوى التأديبية. (قضية رقم 83 لسنة 20 قضائية)
٥٨	٢٣- الحكم بعدم دستورية البند "خامسا" من المادة ٥١ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية، فيما نص عليه من تخويلها حق اقتضاء رسم قدره مليم واحد على إنتاج الشيكارة من الأسمنت وزن ٥٠ كيلو جرام. (قضية رقم 86 لسنة 17 قضائية)
٦٢	٢٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية، وذلك فيما نصت عليه من إضافة مدة التكليف بالخدمة العامة إلى مدة خدمة المكلف بعد تعيينه، ودون أن يتقيد ضمها للمكلف على هذا النحو بالألتجاوز أقدميته، أقدمية زميله في التخرج الذي عين في ذات الجهة. (قضية رقم 94 لسنة 18 قضائية)
٦٨	٢٥- الحكم بعدم دستورية المادة ١٠٩ من مجموعة الأرمن الأرثوذكس للأحوال الشخصية المعتمدة - عام ١٩٤٦ والمتضمنة تحديد سن الحضانة

صفحة	الموضوع
	للأم بالمخالفة للشريعة الإسلامية. (القضية رقم ٨١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٤)
٦٩	الباب التاسع عشر الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٩ ١- الحكم: أولا : بعدم دستورية المادة ٥٧ والمادة ٥٨ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. ثانيا : بسقوط المادة ٥٨ من هذا القانون، وكذلك بسقوط قرار وزير المالية رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام التحكيم في المنازعات بين أصحاب البضائع ومصلحة الجمارك. (قضية رقم 104 لسنة 20 قضائية)
٧٥	٢- الحكم : أولا : بعدم دستورية ما تضمنه البند ج من المادة ٢١ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - في شأن الأراضي الفضاء والمعدة للبناء، من تقدير قيمتها بحيث لا تقل عن مائة وخمسين جنيها للمتر المربع في المناطق السياحية وخمسين جنيها للمتر المربع في غيرها كحد أدنى. ثانيا : بعدم دستورية نظام التحري عن القيمة الحقيقية لهذه الأراضي وتحصيل رسم تكميلي - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التي تظهر في هذه القيمة. (قضية رقم 126 لسنة 20 قضائية)
٨٢	٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٦٧، والمادة ١٦٨ من قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، وذلك فيما تضمنته من أن يشترك في مجلس تأديب محضري المحكمة الابتدائية رئيس المحكمة الذي طلب إقامة الدعوى التأديبية. (قضية رقم 133 لسنة 19 قضائية)
٨٩	٤- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد إلى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠. (قضية رقم 15 لسنة 18 قضائية)
٩٥	٥- الحكم بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة "٨٤" من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، وبسقوط كل من فقرتها الثالثة، والمادة "٨٥" من هذا القانون. (قضية رقم 153 لسنة 19 قضائية)
١٠٠	٦- الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير فيما نصت عليه من أنه " ويعمل به اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٨٨.

صفحة	الموضوع
	(قضية رقم 155 لسنة 18 قضائية)
١٠٨	٧- الحكم بعدم دستورية المادة ١٣ من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ فى مجال تطبيقها على الملكية الخاصة، وذلك فيما لم تتضمنه من تعويض المالك عن اعتبار ملكه أثراً. (قضية رقم ١٨٢ لسنة ١٩ قضائية)
١١٤	٨- الحكم بعدم دستورية القاعدة الثالثة الملحقة بجدول مرتبات الوظائف الفنية بالإدارات القانونية المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فيما نصت عليه من أنه "لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبديل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر". (قضية رقم ٢١٣ لسنة ١٩ قضائية)
١١٩	٩- الحكم. أولاً : بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على المادتين ٩، ١٧ والفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٢، من القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة. ثانياً : بانتهاك الخصومة بالنسبة للطعن على المادتين ١/١٤، ١٥ من ذلك القانون ثالثاً : بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون المشار إليه فى مجال تطبيقها بالنسبة لحق الملكية. (قضية رقم ٢١٥ لسنة ١٩ قضائية)
١٢٤	١٠- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ بفرض ضريبة على أجور ومرتبات العاملين المصريين فى الخارج وبسقوط باقى نصوصه الأخرى. (قضية رقم ٤٣ لسنة ١٧ قضائية)
١٣١	١١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية، المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً، وبسقوط عبارة "المكافآت والبدلات" (قضية رقم ٧٢ لسنة ٢٠ قضائية)
١٣٦	١٢- الحكم بعدم دستورية المادة ١٠٩ من مجموعة الأرمين الأرثوذكس للأحوال الشخصية (قضية رقم ٨١ لسنة ١٨ قضائية)
١٤٢	١٣- الحكم بعدم دستورية عجز الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما نص عليه من أنه

صفحة	الموضوع
	"وبشرط أن يتم التنفيذ في مواجهة المستأجر". (قضية رقم ٨١ لسنة ١٩ قضائية)
١٤٨	١٤- الحكم بعدم دستورية العبارة الواردة بالبند (١) من المادة ١٩ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، والتي تنص على أن "فصلت هيئة التحكيم في الطلب". (قضية رقم ٨٤ لسنة ١٩ قضائية)
١٥٤	١٥- الحكم بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة ١٩٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما نصت عليه من "ويخفض المعاش إلى النصف بالنسبة للمحامين المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعي". (قضية رقم ٩٩ لسنة ٢٠ قضائية)
	الباب العشرون الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠٠
١٦٠	١- الحكم بعدم دستورية نص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي فيما تضمنه من اشتراط أن تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فأكثر لزيادة المعاش المستحق في الحالة المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. (قضية رقم ١ لسنة ١٨ ق - دستورية - ٩ - سبتمبر - ٢٠٠٠)
١٦٦	٢- الحكم: أولاً : بعدم دستورية نص المادة الرابعة من قرار رئيس المحكمة الدستورية العليا رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وأعضاء هيئة المفوضين بها فيما تضمنه من وقف سريان هذا النظام بالنسبة إلى العضو المنتفع وأسرته إذا التحق بعمل. ثانياً : بعدم دستورية نص المادة ٢١ مكرراً (٢) من القرار المشار إليه معديلاً بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٦ فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بعمل داخل البلاد يتقاضى عنه دخلاً ويسقط عبارة "عدا المكافآت والبدلات" ثالثاً : بأحقية الطالب في الانتفاع بنظام صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية بما في ذلك المبلغ الشهري الإضافي اعتباراً من تاريخ وقف انتفاعه به وحتى ٣٠ من ابريل سنة ١٩٩٨ (قضية رقم ١ لسنة ١٩ قضائية)
١٧٢	٣- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية- قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥- فيما نصت عليه من " ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم

صفحة	الموضوع
	جديد بالحق الذى رفع عنه الاستئناف (قضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩ قضائية)
١٧٧	٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ - فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية. (قضية رقم ١١ لسنة ١٣ قضائية)
١٨٥	٥- الحكم : أولاً : بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (٢١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل تعديلها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١. ثانياً : بعدم دستورية نظام التحري عن القيمة الحقيقية للعقارات المبنية وتحصيل رسم تكميلي - بعد اتخاذ إجراءات الشهر - عن الزيادة التي تظهر فى هذه القيمة. (قضية رقم ١١٦ لسنة ٢١ ق - دستورية - ٣ - يونيه - ٢٠٠٠)
١٩١	٦- الحكم بعدم دستورية نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠. (قضية رقم ١٤٠ لسنة ١٨ قضائية)
١٩٧	٧- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر فيما انطوى عليه من عدم اشتراط موافقة المالك عند تغيير المستأجر استعمال العين إلى غير غرض السكنى. (قضية رقم ١٤٤ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٠١	٨- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٧٢ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس فيما تضمنه من نقل حضانة الصغير من أمه إلى أبيه إذا كان حكم الطلاق صادراً لمصلحته، وبسقوط عجز هذه الفقرة. (قضية رقم ١٥١ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٠٥	٩- الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. (قضية رقم ١٥٣ لسنة ٢١ ق - دستورية - ٣ - يونيه - ٢٠٠٠)
٢١٢	١٠- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (ب) من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١. (قضية رقم ١٦٣ لسنة ٢٠ قضائية)

صفحة	الموضوع
٢١٦	١١- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي فيما تضمنه من حق البنوك التابعة له في تحصيل مستحققاتها لدى الغير بطريق الحجز الإداري عن طريق مندوبيها. (قضية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٢١	١٢- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية. (قضية رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٢٥	١٣- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثالثة من البند (أ) من المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٩١. (قضية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠ ق - دستورية - ٩ سبتمبر ٢٠٠٠)
٢٢٩	١٤- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣، فيما تضمنه من إسناد الفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء هيئة قضايا الدولة وطلبات التعويض المترتبة عليها للجنة التأديب والتظلمات. (قضية رقم ١٩٢ لسنة ١٩ ق - دستورية - ٦ مايو ٢٠٠٠)
٢٣٥	١٥- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من حرمان العامل من البديل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر، متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل (قضية رقم ٢ لسنة ٢١ ق - دستورية - ٦ مايو ٢٠٠٠)
٢٣٩	١٦- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة (١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبسقوط فقرتها الثانية. (قضية رقم ٢١ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٤٤	١٧- الحكم بعدم دستورية نص المادة (١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من إطلاق اختصاص لجنة ضبط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية دون غيرها بالنظر في المنازعات الإدارية الخاصة بالقرارات النهائية المصدق عليها من وزير الدفاع التي تصدرها مجالس المعاهد العسكرية المعدة لتخريج الضباط العاملين بالقوات المسلحة في شأن الطلاب المقيدين بها.

صفحة	الموضوع
	(قضية رقم ٢٢٤ لسنة ١٩ قضائية)
٢٥٠	١٨- الحكم : أولا : بعدم دستورية المادة الأولى من قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ وذلك في مجال تطبيقها بالنسبة إلى شركات الاستثمار التي تباشر نشاطا صناعياً . ثانيا : بسقوط باقي نصوص هذا القرار في هذا النطاق . (قضية رقم ٢٢٧ لسنة ٢١ ق - دستورية - ٢ - ديسمبر - ٢٠٠٠)
٢٥٦	١٩- الحكم: أولا : بعدم دستورية نص المادة (٨) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فيما تضمنه من تخويل وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية سلطة تحديد شروط منح جواز السفر . ثانيا : بعدم دستورية نص المادة (١١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار إليه - ثالثا : بسقوط نص المادة (٣) من قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ . (قضية رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ ق - دستورية - ٤ - نوفمبر - ٢٠٠٠)
٢٦٠	٢٠- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين من عدم قبول الطعن في قرارات الجمعية العمومية للنقابة أو في صحة انعقادها، إلا من مائة عضو على الأقل من الأعضاء الذين حضروا اجتماعها وذلك بتقرير مصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه. (قضية رقم ٢٥ لسنة ٢١ قضائية)
٢٦٥	٢١- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٤ من قانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ فيما انطوى عليه من حظر الحجز على أموال الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان. (قضية رقم ٥٥ لسنة ٢٠ قضائية)
٢٧٠	الباب الحادي والعشرون الأحكام الصادرة في عام ٢٠٠١ ١- الحكم:- " بعدم دستورية نص المادة (١٧٧) من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس. (قضية رقم ١٠٧ لسنة ٢١ قضائية دستورية)
٢٧٤	٢- الحكم:- " بعدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة ١١ من اللائحة الداخلية لكلية الطب بجامعة الإسكندرية - مرحلة البكالوريوس - الصادرة بقرار وزير التعليم رقم ١٤٧٩ في ١٩٩٦/٩/٢٤، فيما تضمنه من بقاء الطالب للإعادة في الفرقة الثانية وعدم نقله إلى السنة الثالثة إذا رسب في غير العلوم الطبية المقررة في المرحلة الأولى.

صفحة	الموضوع
	(قضية رقم ١٨ لسنة ٢٢ قضائية)
٢٧٨	٣- الحكم :- " بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (١٠٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما نصت عليه من أنه " بناء على دعوى رفعت حال حياة الزوج ". (قضية رقم ١٢٢ لسنة ١٩ قضائية)
٢٨٢	٤- الحكم :- " بعدم دستورية نص المادة ٣٤ مكررا (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦، وذلك فيما تضمنه من وقف صرف المبلغ الشهري الإضافي إذا التحق العضو بأى عمل خارج البلاد، ورفض ماعدا ذلك من طلبات، ". (قضية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩ ق- دستورية- ١٢- مارس - ٢٠٠١)
٢٩٠	٥- الحكم بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١- بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨- وذلك فيما تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف ". (قضية رقم ٢٥ لسنة ٢٢ ق- دستورية -٥- مايو - ٢٠٠١)
٢٩٨	٦- الحكم:- " بعدم دستورية عجز الفقرة الأولى من المادة ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما نصت عليه من أنه "وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة". (قضية رقم ٤٩ لسنة ٢٢ قضائية)
٣٠٢	٧- الحكم:- " أولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ معدلاً بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٨ فيما تضمنه من اختصاص لجنة التأديب والتنظلمات بالهيئة بالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشئون أعضاء الهيئة وطلبات التعويض عنها. ثانياً: بعدم الاعتراف بقرار رئيس هيئة قضايا الدولة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠ ". (قضية رقم ٥ لسنة ٢٢ قضائية)
٣١٠	٨- الحكم:- أولاً : بعدم دستورية نص المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من أن لصاحب الشأن أن يطلب إحالة النزاع إلى التحكيم المنصوص عليه في هذا القانون إذا رفض تظلمه أو لم يبت فيه، وإلا اعتبر تقدير المصلحة نهائياً. ثانياً: بعدم دستورية نص المادة ٣٥ من ذلك القانون. ثالثاً: بسقوط نص

صفحة	الموضوع
	المادة ٣٦ من القانون المشار إليه. (قضية رقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية)
٣١٥	٩- الحكم:- " أولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الأخيرة من المادة (٦٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من حرمان العامل من البديل النقدي لرصيد إجازاته الاعتيادية فيما جاوز ثلاثة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعاً إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل. (قضية رقم ٨ لسنة ٢٢ طلبات أعضاء)
٣١٨	١٠- الحكم :- "بعدم دستورية البند (٣) من المادة ٥٨ من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فيما نص عليه من عدم جواز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم. (قضية رقم ٩٢ لسنة ٢١ قضائية)
٣٢٣	فهرس الجزء الرابع

تم بحمد الله